

إشكاليات الفكر المحاسبي المرتبطة بإدارة المخاطر في ظل الأزمات المالية - دراسة تحليلية -

Problems of accounting thought associated with risk management in the -An analytical study -context of financial crises

أ.د. عبيات مقدم أستاذ التعليم العالي، جامعة عمار ثليجي الأغواط كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير مدير مخبر التنمية الاقتصادية بجامعة الأغواط mok_aburat@yahoo.fr	أ.عمر حميدات أستاذ مساعد أ جامعة غرداية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، التنمية الإدارية بالمؤسسات الاقتصادية، hamidat.omar@yahoo.com
--	--

Received: 2018/06/23 Accepted: 20/12/2018

Published 08/06/2020

ملخص :

ترتبط الأزمات المالية دوماً بتلك الآثار السلبية التي تخلفها على مجتمع الأعمال فتتهار بنوك وقد تتعثر مؤسسات مالية عريقة، وتتهوى شركات بعد سنوات طويلة من النجاح، ومع كل أزمة مالية تتعالى صيحات الاتهام لتطال المحاسبين والمدققين بالتقصير والتواطؤ والاشتراك في التلاعب والغش المالي والفساد الإداري مع إدارات تلك المؤسسات المتهاوية، وهذا ما يدل على وجود إشكاليات حقيقية متعلقة بالفكر المحاسبي وتمس مهنة المحاسبة، فالأزمات دوماً ما تكشف هذه الإشكاليات وتبحث على الارتقاء بالفكر المحاسبي ومهنة المحاسبة كيما تكون أداة مثالية في الإنذار المبكر وإدارة المخاطر وتجنب الأزمات المالية.

الكلمات المفتاحية: فكر المحاسبي، إدارة المخاطر، أزمات مالية.

Abstract :

Financial crises are always linked to the negative effects they have on the business community, banks are collapsing, financial institutions are stumbling, and companies are collapsing after years of success, With every financial crisis, the cries of accusation come to the attention of accountants and auditors for negligence, collusion, complicity in manipulation, financial fraud and administrative corruption with the administrations of those collapsing institutions, This indicates the existence of real problems related to accounting thought and affect the profession of accounting, The crises always reveal these problems and encourage the development of accounting thought and accounting profession to be an ideal tool in early warning and risk management and avoid financial crises.

key words: Accounting Thought, Risk Management, Financial Crises.

عرض الدراسة :

مقدمة:

يعتبر علم المحاسبة من العلوم الاجتماعية الهامة في المجتمع الحديث، نظرا لما توفره من معلومات مالية وغير مالية تساعد الأطراف المعنية داخل وخارج المنشأة في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة، وهناك العديد من فروع المحاسبة مثل المحاسبة المالية ومحاسبة التكاليف والمحاسبة الإدارية وتهتم المحاسبة بتوفير المعلومات التي تخدم إدارة المشروع والعاملين في المنشأة في مجالات التخطيط، والرقابة واتخاذ القرارات، كما تساهم المحاسبة أيضا في توفير بعض المعلومات التي تحتاجها الجهات الخارجية مثل المساهمين والمقرضين والمحللين الماليين وغيرهم، إلا أن الفكر المحاسبي يعاني من إشكاليات تجذر بعضها عبر مراحل تطوره التاريخي، واستجد بعضها الآخر نظرا للبيئة المحاسبية المستجدة والمعقدة، فمع كل أزمة مالية تظهر سواء على المستوى الدولي أو الإقليمي تتجدد التهم للمحاسبين بأنهم الشريك الرقمي في التلاعب والغش المالي والفساد الإداري مع إدارات الشركات المتعثرة وهذا ما يؤدي إلى ضعف وفقدان ثقة المجتمع المالي بالتقارير المحاسبية المقدمة.

فالمحاسب يستطيع وبناء لرغبة الإدارة أن يتلاعب في القوائم المالية وذلك من خلال إجراءات ما يعرف بالمحاسبة الإبداعية creative accounting ذلك بقصد تحميل الصورة التي تعكسها الأرقام الموجودة في تلك القوائم على نتيجة أعمال المنشأة ومركزها المالي، إذ غالباً ما تضع الإدارة التنفيذية تصوراتها عن رقم الأرباح الذي تريد التقرير عنه يقودها في ذلك دوافعها لتعظيم المكافآت الحالية أو المستقبلية وما يتوقعه كبار الملاك من توزيعات نقدية أو عينية في صورة أسهم، وعليه يتمكن المحاسب الممارس بخبرته من تقديم رقم الأرباح الذي ترغبه الإدارة الذي يمكن كشفه أحيانا وأحيانا أخرى لا يمكن كشفه إلا عند اغتيال المنشأة كما كان الحال في حالة شركتي Enron & World Com الأمريكيتين عام 2002، وما تبع ذلك من انهيارات أصابت الكثير من الشركات العالمية مما أدى إلى فقدان الثقة بالقوائم المالية من جهة ومدققي الحسابات الذين يفحصون تلك القوائم من جهة أخرى. ويشخص لنا البعد المحاسبي للأزمة المالية التي العالمية لعام 2008 أننا نواجه إشكالات فكرية ومهنية يمكن وصفها بأنها خطيرة تضعف الثقة في التقارير المحاسبية وعليه نستطيع التأكيد واستنادا للبعد المحاسبي لمقررات مؤتمر الدول العشرين الذي عقد في الولايات المتحدة الأمريكية في 15 نوفمبر 2008 على ضرورة الاعتراف بان نهاية مرحلة محاسبية قد شارفت على الانتهاء وأن مرحلة محاسبية جديدة لابد منها كمدخل لتعزيز إدارة المخاطر في ظل تكرار الأزمات المالية.

ومن هذا المنطلق دعت الحاجة إلى أن يقوم مراقبو الحسابات بدور أساسي في تطبيق قواعد الحوكمة الرشيدة والكشف عن حالات الفساد الإداري والإفصاح عن احتمالات التعثر والفشل المالي وهم بمثابة جرس الإنذار المبكر الذي يقرع عند أي انحراف مالي أو إداري، فمراقب الحسابات ومن خلال استقلاليته عن إدارة الشركة يكتسب دور الوكيل عن المساهمين أمام الإدارة لضمان حقوق من وكلوه من الضياع وسوء الاستخدام، كما أنه يقع تحت طائلة المسؤولية القانونية عند تقديم تقرير أو بيانات مالية لا تتفق مع واقع حسابات الشركة.

وعليه فإن إشكالية موضوعنا كالتالي:

في ظل تكرار وقوع الأزمات المالية كيف يمكن جعل النظام المحاسبي نظاما فعالا للإنذار المبكر وإدارة المخاطر يسمح

بالتنبؤ بحالات الفشل المتوقع في الوقت المناسب ؟

ولإجابة على هذا التساؤل قسمنا بحثنا هذا إلى المحاور التالية:

المحور الأول: أساسيات حول إدارة المخاطر.

المحور الثاني: إشكاليات الفكر المحاسبي من منظور الأزمات المالية.

المحور الثالث: تأثير مهنة المحاسبة على منهجية إدارة المخاطر.

المحور الرابع: محاسبة التحوط والأزمة المالية العالمية لسنة 2008.

المحور: أساسيات حول إدارة المخاطر.

أولاً: مفهوم إدارة المخاطر.

1 - المخاطر والمخاطر:

إن عملية اتخاذ القرار قد ينجم عنها في بعض الحالات أخطار خاصة إذا تعلق الأمر بقرار مستقبلي مما قد يحدث تخوف من نتائجه، وبالتالي فالمستثمر يكون غير مدرك لإمكانية تحقيق أهدافه بسبب عدم القدرة على التنبؤ الجيد بالنتائج الممكنة تحققها باعتباره يعمل في حالة عدم التأكد، وعليه يمكن تعريف الخطر على أنه "عدم التأكد من وقوع الخسارة" ويعرف أيضاً "احتمال وقوع الخسائر".¹

وقد عرفت لجنة التنظيم المصرفي وإدارة المخاطر المنبثقة عن هيئة قطاع المصارف في الولايات المتحدة الأمريكية بأنها "احتمالية حصول الخسارة، إما بشكل مباشر من خلال خسائر في نتائج الأعمال، أو خسائر في رأس المال، أو بشكل غير مباشر من خلال وجود قيود تحد من قدرة المصرف على الاستمرار في تقديم أعماله وممارسة نشاطاته من جهة، وتحد من قدرته على استغلال الفرص المتاحة في بيئة العمل المصرفي من جهة أخرى."

أما اقتصادياً يقصد بالمخاطرة إمكانية حدوث شيء خطير أو غير مرغوب فيه، وهي في نفس الوقت تعني الشيء الذي يمكن أن يسبب الخطر نفسه بمعنى الحالة التي تتضمن احتمال الانحراف عن الطريق الذي يوصل إلى النتيجة المتوقعة،² وبالتالي حدوث اختلاف بين العائد المتوقع والحقوق وهي حالة عدم التأكد من حتمية الحصول على العائد من حيث حجمه، زمنه أو انتظامه، أو من حيث كل ذلك.³

أما مالياً يقصد بالمخاطر حدوث خسارة مالية بسبب التغير الذي يحدث في عوائد الأصول المالية والحقيقية، الذي قد يؤدي إلى الفقد الجزئي أو الكلي في قيمة ثروة الملاك، لأن ذلك يرتبط بشكل مباشر بالهدف النهائي للمؤسسة وهو تعظيم ثروة الملاك، وعليه يعبر الخطر المالي عن عدم إمكانية الوفاء بالتزامات المالية في المدة القانونية لها.⁴

2 - إدارة المخاطر:

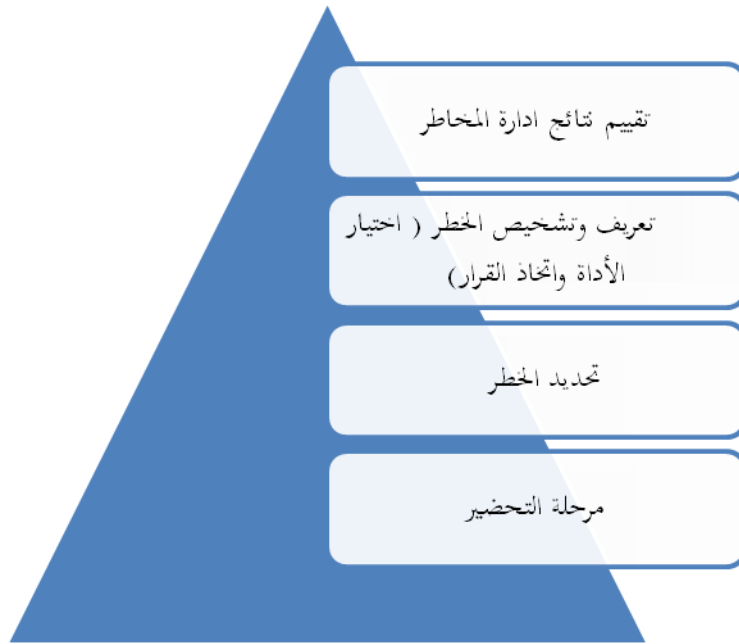
تتمثل في عملية إدارة المخاطر الأسلوب التقني بهدف قياس وتقييم للمخاطر وتطوير الإستراتيجيات لإدارتها، كما تتضمن هذه الإستراتيجيات نقل المخاطر إلى جهة أخرى وتجنبها وتقليل آثارها السلبية وقبول بعض أو كل تبعاتها، كما يمكن تعريفها بأنها النشاط

الإداري الذي يهدف إلى التحكم بالمخاطر وتخفيضها إلى مستويات مقبولة. وبشكل أدق هي عملية تحديد وقياس والسيطرة وتخفيض المخاطر التي تواجه الشركة أو المؤسسة، كما تعرف كذلك "بعملية المزج بين الوعي، الثقافة، الضوابط، الوضوح والإفصاح من خلال العمل ضمن مراحل متعددة تقوم على التحديد الجيد للمخاطر ثم قياسها ومنه إدارتها والإبلاغ عنها وبالتالي تحديد نتائج ذلك"⁵.

3 - خطوات إدارة المخاطر: يمكن

تلخيص أهم خطوات إدارة المخاطر في الشكل التالي:

الشكل رقم 01: خطوات إدارة المخاطر



المصدر: من إعداد الباحث.

يمكن تلخيص أهم تلك الخطوات في النقاط التالية:⁶

➤ **التحضير:** في هذه المرحلة يتم التخطيط للعملية ورسم خريطة نطاق العمل والأساس الذي سيعتمد في تقييم المخاطر من أجل عدم وقع في مشاكل المخاطر الدورية.

➤ **تحديد المخاطر:** يتم ترتيب المخاطر حسب الأهمية من حيث شدتها وسرعتها ونتائجها، لأن في حالة حدوثها تؤدي إلى مشاكل، وعليه يمكن أن يبدأ التعرف إلى المخاطر من مصدر المشاكل أو المشكلة بحد ذاتها، عندما تعرف المشكلة أو مصدرها فإن الحوادث التي تنتج عن هذا المصدر أو تلك التي قد تقود إلى مشكلة يمكن البحث فيها

➤ **تعريف وتشخيص الخطر (اختيار الأداة واتخاذ القرار):** ويتم ذلك من خلال:

- التحديد المعتمد على الأهداف: إن المنظمات والفرق العاملة على مشروع ما جميعها لديها أهداف، فأني حدث يعرض تحقيق هذه الأهداف إلى خطر سواء جزئيا أو كليا يعتبر خطورة.

- التحديد المعتمد على السيناريو: في عملية تحليل السيناريو يتم خلق سيناريوهات مختلفة قد تكون طرق بديلة لتحقيق هدف ما أو تحليل للتفاعل بين القوى في سوق أو معركة، لذا فإن أي حدث يولد سيناريو مختلف عن الذي تم تصوره وغير مرغوب به، يعرف على أنه خطورة.
- التحديد المعتمد على التصنيف: وهو عبارة عن تفصيل جميع المصادر المحتملة للمخاطر.
- مراجعة المخاطر الشائعة: في العديد من المؤسسات هناك قوائم بالمخاطر المحتملة
- **تقييم نتائج إدارة المخاطر:** بعد التعرف على المخاطر المحتملة يجب أن تجرى عملية تقييم لها من حيث شدتها في إحداث الخسائر واحتمالية حدوثها. أحيانا يكون من السهل قياس هذه الكميات وأحيانا أخرى يتعذر قياسها، صعوبة تقييم المخاطر تكمن في تحديد معدل حدوثها حيث أن المعلومات الإحصائية عن الحوادث السابقة ليست دائما متوفرة، وكذلك فإن تقييم شدة النتائج عادة ما يكون صعب في حالة الموجودات غير المادية

ثانيا: **إدارة المخاطر اعتمادا على الأدوات المحاسبية:** تساعد الأدوات المحاسبية على تحقيق منهج جيد لإدارة المخاطر من خلال على مبدأ الإفصاح والشفافية، فمثلا التحليل المالي يساعد على تحسين جودة المعلومات المحاسبية والذي يفيد في ترشيد القرارات وإعطاء صورة واضحة عن وضعية المؤسسات بالتالي يمكن من إتباع سياسة محاسبية تكون ملائمة حسب وضعية المؤسسات، والشكل التالي يبين أهم هذه الأدوات:

الشكل رقم 02: الأدوات المحاسبية في إدارة المخاطر



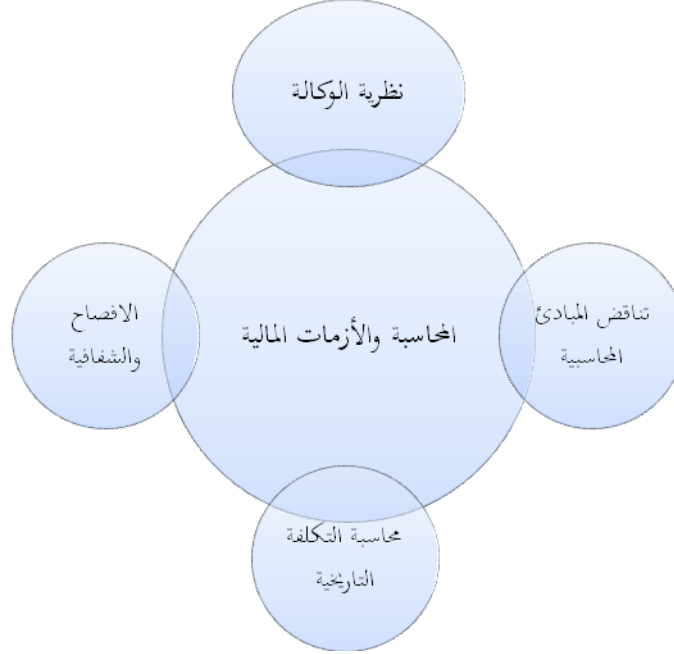
المصدر: من إعداد الباحث.

المحور الثاني: تطور الفكر المحاسبي من منظور الأزمات المالية.

مع ظهور الثورة الصناعية في أوروبا ظهرت الشركات الكبرى وظهرت معها الشخصية المعنوية لهذه الشركات وذلك بعد أن انفصلت الملكية عن الإدارة، وقد كان لذلك اثرين هامين في تطور الفكر المحاسبي هما: ظهور شركات المساهمة كأتماط جديدة من التنظيمات ووسيلة فعالة لتجميع رؤوس الأموال الضخمة وبالتالي بدأت بورصة الأوراق المالية في طلب التقارير المالية لهذه الشركات، والشئ الثاني ظهور الملامح الأساسية لنظرية الوكالة، يمكن تشخيص مراحل ومستويات تطور الفكر المحاسبي من منظور الأزمات

المالية في الشكل التالي:

الشكل رقم 03: تطور الفكر المحاسبي من منظور الأزمات المالية



المصدر: من إعداد الباحث.

❖ أزمة 1929 والإشكاليات المرتبطة بنظرية الوكالة: انتشرت شركات المساهمة في بداية القرن العشرين كوسيلة فعالة

لتجميع رؤوس الأموال الضخمة، ففي عام 1900 كان متوسط عدد الأسهم المدونة في بورصة نيويورك حوالي 60 مليون سهم ثم زاد العدد عام 1934 إلى 1212 مليون سهم، وكان من النتائج المباشرة على الفكر المحاسبي خاصية الملكية الغائبة وانفصال الملكية عن الإدارة وظهور الملامح الأساسية لنظرية الوكالة، ومن هذا المنطلق فقد أخذت الإدارة سيطرة شبه كاملة على شكل ومضمون القوائم المالية والإفصاح المحاسبي، حيث كانت تختار تلك المبادئ والأعراف المحاسبية التي تساعد في تحقيق وكالتها، ولقد أدى هذا الوضع إلى اعتماد حلول خاصة متحيزة تخدم مصالح الإدارة كلما أمكن ذلك، وإلى إيجاد حلول للمشاكل الملحة فقط، كما إن إحدى أكبر التغيرات في هذه المرحلة هو التحول من التركيز على قائمة المركز المالي إلى التركيز على قائمة الدخل، وبالتالي ظهرت أهمية المحاسبة في مجال تقييم نشاط إدارة الشركات المساهمة.⁷

❖ أزمة 1929 وإشكالية التناقض في المبادئ المحاسبية: تميزت هذه المرحلة بعدم وجود رؤية نظرية واضحة للممارسة

المحاسبية والتعارض بين عناصر القوائم المالية، وترك الكثير من المشاكل المحاسبية دون حلول علمية، وقد ساعد ذلك فيما بعد على ظهور معايير المحاسبة الدولية التي ظهرت لتحقيق هدف أساسي يتمثل في تقديم المعلومات الملائمة والقابلة للفهم والتحقيق والمقارنة على مستوى دولي إلى مجموع المستخدمين المختلفين لمساعدتهم في اتخاذ القرارات الرشيدة، و تكتسب

معايير المحاسبة الدولية أهمية بالغة بسبب ما تقدمه من مزايا يمكن تلخيصها فيما يلي:⁸

- ✓ اكتساب القوائم المالية المعدة وفقا للمعايير المحاسبية الدولية ميزة المصدقية والقبول العام، بالإضافة إلى قابليتها للمقارنة، الأمر الذي سيؤدي إلى تعميق الثقة به من طرف المتعاملين في الأسواق المالية، والذي ينتج عنه تشجيع عملية تدفق الاستثمارات بين هذه الأسواق ومنه الرفع من كفاءة الأسواق المالية.
- ✓ التزام المحاسبين والمدققين في جميع الدول بمعايير المحاسبة الدولية سوف يعمل على تقليص الفروق القائمة بين الأساليب والممارسات المحاسبية بين مختلف الدول خاصة فيما يتعلق بإعداد القوائم المالية مما يجعل البيانات والمعلومات التي تتعرض لها تعتبر صورة حقيقية من الأوضاع المالية للشركات الأمر الذي يسهل من عملية تحديد أسعار الأسهم لتلك الشركات المتعددة والمدرجة في الأسواق المالية.
- ✓ تبني المعايير المحاسبية الدولية سوف يسمح للشركات متعددة الجنسيات بتصميم نظام متكامل للمعلومات يربط نشاط الشركة الأم بنشاط جميع فروعها التابعة لها خاصة فيما يتعلق بتحديد أسعار التحويل المستخدمة في تسعير الصفقات المتبادلة فيما بين فروع الشركة وبالتالي تحديد تكلفة الأموال المستثمرة في كل فرع من فروعها من أجل تحقيق قيمة العائد على الاستثمار المحقق من تلك الأموال.
- ✓ عملية تبني معايير المحاسبة الدولية سوف تسهل عمل مصالح الضرائب لان استخدام هذه المعايير سوف يزيد من عنصر الاتساق في تطبيق أساليب الاعتراف بالإيرادات والمصروفات وبالتالي تقليص الفروقات في أساليب قياس أرباح الفروع للشركات المنتشرة عبر الدول المختلفة إلى حد ما الأدنى مما يسهل من عملية احتساب الربح الضريبي.
- ✓ سيوفر تبني معايير المحاسبة الدولية من قبل الدول خاصة النامية جهدا كبيرا وأموالا طائلة كانت ستحتاج إليها لوضع المعايير المحاسبية المحلية الخاصة بها.

❖ أزمة مؤسسات الادخار والإقراض في الثمانينات وإشكالية نموذج محاسبة التكلفة التاريخية:

كانت "مؤسسات الادخار والإقراض" في السبعينات والثمانينات تقبل الودائع قصيرة الأجل، وتستخدم هذه الودائع لتمويل كلا من قروض الرهن العقاري طويل الأجل ذات معدل الفائدة الثابت وأصول البنية الأساسية، ومع ارتفاع أسعار الفائدة بسبب ارتفاع معدل التضخم في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات، اضطرت كثير من "مؤسسات الادخار والإقراض" لدفع سعر فائدة على الودائع أعلى من الذي كانوا يحصلون عليه من قروض الرهن العقاري ذات معدل الفائدة الثابت، ومن ثم اضطرت مؤسسات الادخار والإقراض لبيع قروض الرهن العقاري التي بحوزتها وأظهرت أزمة مؤسسات الادخار والإقراض "Savings and Loan crisis" أنه بعض الحالات، فإن "القيمة الحالية" لأصول مؤسسات الادخار والإقراض كانت أقل من قيمة التزاماتها، وبالتالي كانت هذه المؤسسات معسرة اقتصاديا، ومع ذلك، فإن هذه الخسائر لم تنعكس في قوائمها المالية بسبب استخدام نموذج محاسبة التكلفة التاريخية، بالإضافة إلى تأثير انخفاض الشفافية الذي يكتنف مدى قدرة هذه المؤسسات على سداد التزاماتها. وهذا بدوره، خلق مشكلة المخاطر الأخلاقية،

حيث جعل ذلك إدارات المؤسسات المتعسرة اقتصاديا متحفزة لقبول المزيد من الاستثمارات الخطرة، على سبيل المثال الاستثمارات العقارية التجارية، على أمل أن يتمكنوا بتلك التجارة من الخروج من وضعهم الاقتصادي الراهن المتعسر. وتمكن أيضا القوائم المالية المستندة إلى التكلفة التاريخية للمؤسسات المالية أن تشارك في "ممارسات المتاجرة بالمكاسب Gains Trading Practices" فمع زيادة تقلب أسعار الفائدة في الثمانينات، استحوذت المؤسسات المالية على أصول أو التزامات ذات قيمة سوقية حالية تختلف اختلافا ملحوظا عن قيم التكلفة التاريخية التي تظهر في قوائمها المالية. في هذه الحالة يمكن للإدارة انتهاز الفرصة لبيع أصول أو تسوية الالتزامات، من أجل تحقيق مكاسب أو خسائر في فترات محاسبية معينة، وهو ما أعطي الإدارة أداة قوية للتأثير على قائمة الدخل.

بالإضافة إلى ذلك، بالنسبة للمؤسسات المالية ذات رؤوس الأموال القليلة، خلق ذلك حافزا للإدارة لبيع الأصول ذات الأداء الجيد من أجل تحقيق المكاسب لزيادة رؤوس أموالها، ولكن مع الاحتفاظ بالأصول ذات الأداء الضعيف (التي كانت تحقق خسائر غير محققة لا تظهر في قائمة الدخل)،

بشكل عام، كشفت أزمة مؤسسات الادخار والإقراض في الثمانينات عن التحديات التي يتعرض لها نموذج محاسبة التكلفة التاريخية في المؤسسات المالية، لان القوائم المالية المستندة إلى محاسبة التكلفة التاريخية كانت وراء حجب الخسائر الاقتصادية الكامنة، وسمحت للمؤسسات المالية المتعسرة اقتصاديا بان تصبح غير ملحوظة.

ويمكن القول بأن أزمة مؤسسات الادخار والإقراض، التي تسببت في انهيار 747 مؤسسة من مؤسسات الادخار والإقراض كانت تدير 400 مليار دولار، قد لفتت الانتباه إلى أن استخدام مدخل القيمة العادلة من شأنه أن يساعد المنظمين والمستثمرين في اكتشاف المشاكل لدى هذه المؤسسات أولا بأول، إذ أن القيمة العادلة يتم استخلاصها بناء على تعاملات الأسواق ويتم الحصول عليها من مصادر مستقلة عن الإدارة⁹، وهو ما يساعد على القيام بتغييرات سريعة في وقت مبكر قبل أن تزداد تلك المشاكل فعلا، وهو من شأنه أن يسمح بحل هذه المشاكل بأقل تكلفة مالية وقد أدى هذا إلى مطالبات مختلفة في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات لزيادة استخدام القيمة السوقية العادلة في التنظيم المحاسبي للمؤسسات المالية.

المحور الثالث: إشكالات الفكر المحاسبي وأثرها على ممارسة مهنة المحاسبة

تتعدد دوافع الإدارة لاستخدام ثغرات أساليب المحاسبة فيما يلي: -

- 1 التأثير الإيجابي على سمعة الشركة في السوق : بهدف تحسين القيم المالية المتعلقة بأداء منشآت الأعمال
2. التأثير على سعر سهم الشركة في الأسواق المالية: بهدف تعظيم القيم المالية ومن ثم تحسين أسعار أسهم تلك الشركات في الأسواق المالية .
- 3 زيادة الاقتراض من البنوك: الأمر الذي سيؤثر إيجابياً في عملية اتخاذ القرار الائتماني بمنح القروض .
- 4 غرض التلاعب الضريبي: من خلال تخفيض الأرباح والإيرادات وزيادة النفقات بتخفيض هوامش الاقتطاع الضريبي المترتب عليها.
- 5 تحسين الأداء المالي للمنشأة بهدف تحقيق مصالح شخصية: وذلك بتحسين قيم المنشآت التي تقوم بإدارتها لعكس صورة

إيجابية عن أدائها لغايات شخصية تتمثل في تحسين صورة هذه الإدارة أمام مجالس الإدارة.

6 لغايات التصنيف المهني: للحصول على تصنيف متقدم على منافسيها في عمليات التصنيف المهني التي تجريها مؤسسات دولية متخصصة استناداً إلى مؤشرات ومعايير مالية تستخلص من البيانات المالية السنوية ونصف السنوية وربيع السنوية التي تعدها منشآت الأعمال، لذلك تلجأ هذه المنشآت إلى تحسين بعض قيمها المالية للحصول على تصنيف متقدم .

7 المحاسبة الإبداعية "Creative Accounting"

عرفها جرفلشر على أنها " الإجراءات التي تمارسها منشآت الأعمال بهدف التقليل من أرباحها أو زيادتها، من خلال حساباتها التي تم تشكيلها والتلاعب بها بشكل هادئ، بطريقة خفية للتغطية على المخالفات والجرائم، واعتبرها عملية خداع كبرى " أما ماتا " هي العملية التي تستخدم من خلالها المحاسبون معرفتهم بالقواعد المحاسبية لمعالجة الأرقام المسجلة في حسابات منشآت الأعمال¹⁰، وعليه هي عملية التلاعب في البيانات المالية باستخدام الخيار الانتقائي في تطبيق المبادئ المحاسبية والتضليل في الإبلاغ المالي وأية خطوات متخذة اتجاه إدارة المكاسب أو تلطيف صورة الدخل ظهرت المحاسبة الإبداعية في أدبيات المحاسبة خلال عقد الثمانينات من القرن الماضي، ومن المحتمل أن تكون قد بدأت عندما واجهت الشركات صعوبات في فترة الركود التي حدثت في بداية الثمانينات، وكان هناك ضغط لإنتاج أرباح أفضل بينما كان من الصعب تحقيق أي أرباح. وعندما اكتشفت الشركات بأن القوانين تطلب منك فقط ما لا تستطيع فعله وليس ما تستطيع فعله! فإذا كنت لا تستطيع أن تكسب الأرباح فإنك تستطيع على الأقل أن تبتدعها، وفي ذلك الوقت كسبت المحاسبة الإبداعية الوقت للشركات، ولقد استمر الركود الأخير فترة طويلة وقد أجبرت الكثير من الشركات التي أبلغت عن أرباح "صورة" على التصفية.

8 المحاسبة النفعية "Aggressive Accounting" هي الاختيار المتعمد من بين التطبيقات المتعددة للمبادئ المحاسبية بقصد الوصول إلى نتائج محددة مسبقاً، وغالباً ما تكون في صورة أرباح رقمية مرتفعة سواء تم إتباع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً أم لا .

تلطيف الدخل "Income Smoothing" وهو إدارة الأرباح المرغوبة لإزالة التذبذب في مسار الدخل الطبيعي، وعادةً ما

تتضمن خطوات لتخفيض الدخل في السنوات ذات الدخل المرتفع من أجل نقلها إلى السنوات ذات الدخل المنخفض.

إدارة الأرباح "Earnings Management" هي التلاعب في الأرباح لتحقيق أهداف محددة بشكل مسبق من الإدارة أو

توقعات تعد من المحللين أو قيم تتناغم مع تلطيف صورة الدخل والتوجه نحو مكاسب ثابتة.

الموثوقية "Reliability" تعني إن البيانات المالية خالية من الأخطاء الهامة ومحيدة ويمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدمين

كمعلومات تمثل بصدق العمليات والأحداث أو من المتوقع أن تمثل الأحداث المستقبلية بمعقولة استناداً إلى ثلاثة عناصر أساسية هي القابلية للتحقق وعدالة التمثيل والحيادية.

المحو الرابع: محاسبة التحوط والأزمة المالية العالمية لسنة 2008.

أولاً: مفاهيم أساسية حول التحوط المحاسبي:

1 -تعريف التحوط: تحتم النظرية المالية بالتحوط باعتباره يساعدها على وضع الإستراتيجية المثلى لتقليل مخاطر تقلبات السوق التي تضع المستثمر غير قادر على ضبط اتجاه السوق، سواء في الفترة القصيرة أو الطويلة وحسب جمعية المحاسبة الأمريكية يعتبر التحوط " عملية التشخيص وقياس وإيصال المعلومات الاقتصادية بشكل يمكن الأطراف ذات العلاقة من الحكم على الأمور المالية للمنشأة واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها"،¹¹ ويعتبر التحوط احد الأدوات المستخدمة في تقليل وتحجيد المخاطر السوقية والتي تمثل تحديا أمام المبادئ الأساسية التي جاءت بها نظرية المحفظة الحديثة والمتمثلة في عدم إمكانية تخفيض المخاطر السوقية¹² وبالتالي يعتبر التحوط الإجراءات التي يتم اتخاذها لحماية الأموال من التقلبات غير المتوقعة في العائد.¹³

2 - تعريف محاسبة التحوط: حسب المعيار الدولي 39 فإنه لا يمكن التأكيد على المخاطر المتوقعة والخسائر الناتجة عنها بدون محاسبة التحوط ، كما يجب توفر مجموعة من الشروط الأساسية التي تساعد على استخدام محاسبة التحوط نبينها في النقاط التالية¹⁴

- أن تتضمن عملية التحوط وثائق واضحة تشرح علاقة التحوط، وكذا هدف المؤسسة من تسيير المخاطر وإستراتيجية التحوط.
- أن يكون التحوط ذو فعالية معبرة في التقليل من مخاطر التغير في القيمة العادلة والتدفقات النقدية.
- يمكن اختبار فعالية التحوط بطريقة صادقة.

ثانيا: تداعيات الأزمة المالية على المعايير المحاسبية: لم تكن مهنة المحاسبة ومعاييرها المهنية بمنأى عن تداعيات الأزمة المالية العالمية، إذ ثار جدل كبير حول دور معيار القيمة العادلة Value Fair في إحداث الأزمة، وفي هذا السياق دعا جورج ماكين المرشح الجمهوري لرئاسة الجمهورية حينئذ وبمشاركة 60 عضوا من أعضاء الكونجرس SEC إلى وقف العمل فيه ولو بصفة مؤقتة، وذلك بحجة أن تطبيق المعيار FAS 157 ساهم في تضخيم غير مبرر لقيم العقار ومن ثم في قيم القروض العقارية الممنوحة من بنوك الاستثمار وما ترتب عليه في تضخيم قيم السندات العقارية والتي أدت إلى حدوث أول حلقات الأزمة باختيار بنك Lemans Brothers لكن فريقا معارضا وبدعم من SEC و FASB و IASB عارضوا هذه الدعوة وذلك على أساس أن القيمة العادلة لم تكن السبب في حدوث الأزمة المالية ولكنها كشفت عنها مثلها في ذلك مثل الطبيب الذي يكشف عن المرض الذي لا يرضي المريض وبرروا موقفهم هذا بأن البنوك الاستثمارية والتي كانت بمنأى عن الرقابة أساءت استخدام منهج القيمة العادلة. وبناء لذلك نادى هذا الفريق بتبني منهجا وسطا في تطبيق معيار القيمة العادلة يقضي باستخدام أسلوب خصم التدفقات النقدية المتوقعة Discounted cash flow في تقدير القيمة العادلة للأصول غير السائلة وذلك عوضا عن أسلوب Mark- Marke-15. نتيجة لتلك التداعيات كان لابد من القيام بمجموعة من الإجراءات التي يمكن توضيحها في النقاط التالية¹⁶



في
سبتمبر 2008 وفي اجتماع المجلس الاستشاري للمعايير SAC في مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB المخصص للزمة الائتمانية تم نقاش التقرير المقدم من منتدى الاستقرار المالي FSF والذي اعد بالتعاون مع العديد من المراكز والهيئات القومية والمنظمات الدولية بمن فيهم مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية FASB والمعنون "تحسين السوق والمرونة المؤسساتية لتكوين استقرار مالي"، وقد اظهر التقرير أسباب الضعف التي أدت إلى اضطراب الأسواق المالية الحالية وعرض

بعض الإجراءات السريعة الواجب اتخاذها لزيادة مرونة الأسواق في المستقبل.

في

النصف الثاني من شهر سبتمبر 2008 واستجابة لتوصيات منتدى الاستقرار المالي FSF قامت لجنة الخبراء الماليين EAP المشكلة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية وفقا لتوصيات منتدى الاستقرار المالي والمناطق بها مهمة تحديد الممارسات الواجب إتباعها في ظل سوق غير نشط بالخروج بتقرير تضمن على عدد من النتائج والتوصيات التي يمكن تلخيص أهمها: أكدت على أهمية معايير القيمة العادلة من منطلق أنها تلعب دور لا يستهان به في إضفاء الشفافية على عملية الإبلاغ المالي، وأنه وفي حالة أن السوق لم يعد نشطا بأن يتم استقاء معلومات القيمة العادلة من المعلومات المتوفرة في الأسواق الأخرى المشابهة، ووضحت أن المقصود بالمعلومات المتوفرة هي أسعار الأدوات المالية المشابهة والمأخوذة من سماسة الأوراق المالية أو الشركات المتخصصة بخدمات التسعير، وقد حذرت اللجنة من عدم اعتماد الاجتهاد والتقدير الشخصي للأسعار في ظل أسواق غير نشطة.

في

أكتوبر 2008 أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية دليلا استرشاديا عن كيفية تطبيق آلية قياس القيمة العادلة عندما يصبح السوق غير نشط. وقد أشار إعلان نشر الدليل بأن هذا الدليل يتماشى جنبا إلى جنب مع التقرير المصدر في نفس الشأن من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية FASB ومما هو ملاحظ بأن الدليل الاسترشادي استند بشكل تام على تقرير لجنة الخبراء الاستشاريين Eap .

في

نوفمبر 2008 أعلن كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية FASB بأنهم سوف يجتمعوا في لندن في 14 نوفمبر 2008 لنقاش قضايا الإبلاغ المالي التي أبرزتها الأزمة المالية العالمية، حيث استمعوا لأراء شريحة كبيرة من أصحاب حقوق الملكية بما فيهم مستخدمو ومعدو القوائم المالية، وجهات حكومية، مشرعين، وآخرين، وذلك بهدف مساعدتهم على تحديد القضايا المحاسبية التي تحتاج إلى انتباه عاجل وفوري كي يتم تحسينها بشكل يضمن استمرار مساهمتها في تعزيز ثقة المستثمرين في الأسواق المالية. كما أعلن المجلس بأنهم بصدد إنشاء لجنة استشارية مشتركة عليا.

1 -

دور

المعايير المحاسبية في أزمة الائتمان: حيث أكد IASc أن معايير الإبلاغ المالي الدولية مستخدمة حاليا من قبل أكثر من 100 دولة، وبأنه قام بفحص معايير القيمة العادلة المستخدمة في أزمة الائتمان وبشكل مكثف، وشدد على أن معايير القيمة العادلة تساهم وبشكل لا يستهان به في إضفاء الشفافية عالية الجودة على المعلومات المالية وكاستجابة للضرورة فقد قام المجلس باتخاذ إجراءات عاجلة جنبا إلى جنب مع مجلس معايير

إشكاليات الفكر المحاسبي المرتبطة بإدارة المخاطر في
ظل الأزمات المالية - دراسة تحليلية-

الحاسبة المالية الأمريكية FASB لتحسين معايير القيمة العادلة، ونوه بأن عملية استخدام معايير القيمة العادلة مؤيده من قبل مستشاري البنوك ومجتمع المستثمرين، واستشهد على ذلك باقتباس بعض تصريحات عدد من المستشارين المعروفين عالميا. ونوه IASc إلى الاستفتاء الذي تم من قبل اتحاد المستثمرين العالمين والذي أشار إلى أن 85% من المستثمرين يعتقدون أنه أن تم إيقاف العمل بمعايير القيمة العادلة فسوف يؤدي ذلك إلى انخفاض الثقة بالنظام البنكي ككل. وانتهت الفقرة بالإشارة إلى أنه وبالتعاون مع مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية FASB تم إنشاء منتدى الاستقرار المالي، وأنه يصار الآن إلى إنشاء مجموعه استشارية عليا يرأسها مستشارون لهم ثقلهم المالي والاقتصادي.

2 -

مسؤ

ولية كل من لجنة المعايير المحاسبية الدولية IASC ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية FASB: بناء على الدعوة الموجهة لرئيس لجنة المعايير المحاسبية الدولية من قبل لجنة خزانة مجلس العموم HCTC ومطالبته بتقديم دليل خطي حول دور المحاسبة في الأزمة الائتمانية، فقد قام فلاحا David Sir Tweedie بتقديم تقريره والذي اطلعت عليه اللجنة في جلسة الاستماع حول التحقيق في الأزمة البنكية وتحديدًا في 11 نوفمبر 2008 ويمكن تلخيص أهم ما جاء في ذلك التقرير بما يلي:

إن

السبب الحقيقي وراء الأزمة المالية الائتمانية يعود إلى الممارسات السيئة التي اتبعت في عمليات الإقراض، واقتصر دور المحاسبة على عكس حقيقة تلك الممارسات الاقتصادية للبنوك التي كانت تحت الرقابة.

إن

أردنا إعادة الثقة للسوق فيجب أن نواجه الخسائر كاملة، وإلا لن نستطيع البنوك في المستقبل إقراض بعضها البعض ولا حتى إقراض عملائها، ولم يكن لمعايير القيمة العادلة دور إلا أنها أظهرت الخسائر الحقيقية ولم تساهم فيها، ولو كان هناك محاولة لإخفاء الشفافية من خلال عدم استخدام معايير القيمة العادلة لساهم ذلك في تأجيل ظهور الخسائر وليس منعها.

لقد

أظهرت أزمة البنوك الائتمانية الحاجة لمنهجية علمية في تشريع، ومراقبة الأسواق الرأسمالية.

يجب أن يتم الاستمرار باستخدام معايير القيمة العادلة وبشكل مكثف أكثر من السابق وبغض النظر عن أي أزمات وخصوصاً أن لها دوراً لا يستهان به في إضفاء الشفافية على معلومات القوائم المالية، وفي حالة عدم تطبيقها سوف يفقد المستثمر الثقة بالقوائم المالية. وتم الاستشهاد بنتائج الاستفتاء الذي تم من قبل

إشكاليات الفكر المحاسبي المرتبطة بإدارة المخاطر في ظل الأزمات المالية - دراسة تحليلية-

اتحاد المستثمرين العالمين لـ 597 مستثمر، والذي أشار إلى أن 79% من المستثمرين لا يؤيدون وقف التعامل بمحاسبة القيمة العادلة. وأن 85% من المستثمرين يعتقدون أنه في حالة إيقاف استخدام محاسبة القيمة العادلة سوف يكون له أثر مباشر على تدني الثقة بالنظام البنكي.

لقد

قامت IASc وتحاوبا مع الأزمة باتخاذ عدد من الإجراءات المهمة وشكل لجانا عليا وتعاون مع مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية والتي هدفت إلى تحقيق هدفين رئيسيين أولهما تطوير معايير عالمية لإخراج قوائم مالية تتمتع بشفافية عالية جدا. وثانيا تزويد الآلية ودلائل الإرشاد المناسبة لتطبيق تلك المعايير.

قام

ت IASc بإدارة عدد من الاجتماعات واللقاء لاستقاء آراء كل من له اهتمام بالقضايا المالية في ظل الأزمة وبناء عليها تم إصدار كل ما هو ضروري، ومن أهم تلك الأمور الدليل الاسترشادي في كيفية تطبيق القيمة العادلة في ظل الأسواق غير النشطة.

إن

توقف عمليات الإقراض حاليا في ظل الأزمة الحالية يعود وبشكل رئيسي لفقدان الثقة بين المؤسسات المالية، والدعوة نحو وقف استخدام معايير القيمة العادلة لن يعيد الثقة للسوق ولن يحدث تغيير على عودة عمليات الإقراض لمسارها الطبيعي.

ثالثا: محاسبة القيمة العادلة في ضوء الأزمة المالية العالمية لسنة 2008.

1 - مفهوم محاسبة تحوط القيمة العادلة: تهدف تحوط القيمة العادلة إلى الحماية من التعرض لتغيرات في القيمة العادلة لأصل

أو التزام معترف به والتي من الممكن أن تكون لها أثر على النتيجة، مثل: خيار بيع أجل مشتري لغرض التحوط من التغيرات في قيمة استثمار حقوق ملكية متاح للبيع بسبب مخاطرة حقوق ملكية. تحوطات التعهدات الثابتة. وتسجل تغيرات قيمة المكاسب والخسائر لأداة التحوط، والأداة المحوط عنها (جزء من المخاطر المحوط عنها) محاسبيا في النتيجة¹⁷.

2 - الانتقادات الموجهة لمحاسبة القيمة العادلة في ظل الأزمة المالية العالمية لسنة 2008: مع زيادة المشكلات في

سوق الأوراق المالية الأمريكية والارتفاع غير المبرر في قيمة العقارات بالسوق الأمريكية إزدادت شكوك السياسيين ورجال البنوك والمراجعين مما دفعهم إلى إرجاع الأسباب إلى محاسبة القيمة العادلة لإبعاد أسباب الأزمة المالية عن أنفسهم ، وفي هذا السياق أثار بعض معارضي محاسبة القيمة العادلة العديد من الانتقادات لها علي أثر الأزمة المالية العالمية ، يمكن حصر أهمها فيما يلي:18

✓ أن محاسبة القيمة العادلة تفترض دائما أن الأسواق لديها القدرة علي قياس الأسعار بصورة أكثر واقعية ، وهذا افتراض خاطئ - من وجهة نظرهم - ومع ارتفاع الأسعار السوقية وتمسك البنوك بالتقييم وفقاً للقيمة العادلة فقد ترتب علي ذلك

إشكاليات الفكر المحاسبي المرتبطة بإدارة المخاطر في
ظل الأزمات المالية - دراسة تحليلية-

ارتفاع قيمة الأصول ورأس المال بالشركات ، مما شجع البنوك علي منح المزيد من القروض دون الاهتمام بعنصر الأمان أو الملاءمة المالية لدى المقترضين ، وقد كانت النتيجة الطبيعية لما سبق هو منح العديد من القروض التي يصعب سدادها من جانب المقترضين ، فبسبب غياب السوق النشطة للعديد من الأصول والالتزامات والأدوات المالية اضطرت إدارات الشركات للقيام بتقدير القيمة العادلة استناداً علي الآراء الشخصية في معظم الحالات ، مما فتح المجال للتلاعب والغش وممارسات إدارة الأرباح من جانب إدارة الشركات لتحقيق أغراضها الخاصة وهذا ما جعل البعض ينظرون إلي القيمة العادلة علي أنها كانت سبباً رئيسياً في تكرار حالات الفشل والانحيار المالي في البنوك والمؤسسات المالية والشركات نتيجة تمسكهم بتطبيقها دون وجود سوق نشطة للعديد من الأصول والالتزامات المملوكة لها.

✓ تم توجيه اتهام صريح لمحاسبة القيمة العادلة من خلال ما تضمنته خطة الإنقاذ الأمريكية ، حيث ذكرت أن محاسبة القيمة العادلة كانت سبباً رئيسياً في زيادة حدة الأزمة المالية ، وبناءً عليه فقد تضمنت خطة الإنقاذ الأمريكية عنصرين خاصين بمحاسبة القيمة العادلة ، وهما:-

❖ الجزء (132) Authority to Suspend Mark to market Accounting الذي أعطي هيئة سوق

المال صلاحية إيقاف تطبيق المعيار المحاسبي رقم (157) إذا رأت أن هذا الإجراء من شأنه أن يحمي حقوق المساهمين ويحقق المصلحة العامة.

❖ الجزء (133) Study on Mark to Market Accounting والذي طالب هيئة سوق المال بإجراء المزيد من

الدراسات علي معيار محاسبة القيمة العادلة ، وأن تتضمن هذه الدراسات أثر المعيار علي قائمة المركز المالي وعلي المعلومات المحاسبية المتاحة للمساهمين والمستثمرين في المؤسسات المالية والبنوك التي تعرضت للإفلاس خلال فترة الأزمة المالية ، كما طالبت هيئة سوق المال أيضاً مجلس معايير المحاسبة المالية FASB بعرض رؤيتها في الإجراءات التي يمكن من خلالها تعديل أو تطوير المعيار المحاسبي رقم (157) ، أو المعايير المحاسبية البديلة لهذا المعيار.

✓ أن محاسبة القيمة العادلة تعتبر مقياس غير ملائم في فترات الأزمات المالية ، وخاصة في حالة الاعتماد علي المستوى الثالث من مستويات القياس المحددة في المعيار المحاسبي رقم (157) ، حيث تكون المعاملات أو الصفقات المالية التي تتم أثناء الأزمات في الغالب تكون صفقات غير طبيعية ، مما ينتج عنه تحيز واضح من جانب إدارة الشركة لأهدافها وأخطاء كبيرة في القياس المحاسبي ، مما ينعكس سلباً علي تحقيق الثقة والمصادقية التي تحققها محاسبة القيمة العادلة ، ومن أجل اختبار مدى ملاءمة محاسبة القيمة العادلة بمستوياتها الثلاثة أثناء الأزمات المالية كان يجب أن:

❖ قياس القيمة العادلة وفقاً للمستويين الأول والثاني تكون ذات قيمة موضوعية وملاءمة ، بينما أن قياسات محاسبة القيمة العادلة وفقاً للمستوى الثالث كانت أقل ملاءمة من مستويات القياس السابقة.

❖ بالرغم من أن محاسبة القيمة العادلة وفقاً للمعيار المحاسبي رقم (157) تؤدي إلي زيادة الإفصاح المحاسبي بالقوائم المالية ، إلا أنها تكون عرضة في كثير من الحالات لتحريفها وفقاً للمعلومات والأهداف الخاصة للمديرين بالشركة.

إشكاليات الفكر المحاسبي المرتبطة بإدارة المخاطر في
ظل الأزمات المالية - دراسة تحليلية-

- ✓ انتقدت بعض الدراسات (Halderman , R. G. , 2006) و (Khan , U. , 2009) تطبيق محاسبة القيمة العادلة , فقد تناولت دراسة Halderman أثر القيم العادلة على القوائم المالية لشركة انرون , وأوضحت الدراسة أن شركة انرون قامت بإخفاء خسائر كثيرة من خلال الاستخدام الخاطئ لمحاسبة القيمة العادلة , كما أوضحت الدراسة إلى أن استخدام شركة انرون لمحاسبة القيمة العادلة خلقت فجوة توقيت بين الاعتراف بالدخل والتدفقات النقدية الداخلة المرتبطة بها , مما دفع الشركة إلى تطبيق أساليب يمكن من خلالها تغطية هذه الفجوة باستخدام الوحدات ذات الإغراض الخاصة .
- ✓ وكذلك انتقدت دراسة (Halderman , R. G. , 2006) محاسبة القيمة العادلة حيث ذكرت أن المحاسبين ليس لديهم كفاءات مؤهلة للقياس والحكم علي القيم العادلة للأصول أو الالتزامات غير النقدية , وإن هذا الرأي مردود عليه في أنه يمكن معالجة ذلك من خلال الاستعانة بخبراء خارجيين متخصصين في مجال التقييم , إلا أن القائمين علي إدارة شركة انرون Enron قاموا بإجراء قياسات تتعلق بأصول ثابتة إلى جانب تصميم برامج حاسب بغرض التلاعب في الأرباح وتحويل الأرباح المستقبلية المتوقعة إلى أرباح في السنوات الحالية , وليس بغرض الوصول للنتائج الحقيقية للشركة , هذا بالإضافة إلى أن المستوى الثالث للقياس وفقاً لمحاسبة القيمة العادلة حقق نتائج غير موضوعية.
- ✓ وقد اتفقت دراسة (Benston , G. J. , 2006) مع الدراسة السابقة , حيث ذكرت , أن أزمة شركة انرون كانت نتيجة الإفراط في تطبيق المستوى الثالث لمحاسبة القيمة العادلة والتي اعتمدت بشكل أساسي في عملية التقييم علي التدفقات النقدية المخصصة , إلي جانب المقاييس التي تقدمها إدارة الشركة والتي لا تعتمد علي أسعار السوق , فعندما تكون عمليات انرون غير مربحة كما يتوقعها المديرين كانت إدارة الشركة تلجأ إلي إعادة التقييم بهدف تضخيم صافي الربح الذي يتم التقرير عنه , وفي بعض الحالات كان المديرون يلجأون إلى استثمارات في مشروعات مكلفة ويتم تشغيلها وتنفيذها بصورة سيئة ولكنها تكون قيمتها العادلة مرتفعة , وبالرغم من أن محاسبة القيمة العادلة وفقاً لمبادئ المحاسبة المقبولة قبولاً عاماً كانت تقتصر على الأصول المالية إلا أن محاسبي شركة انرون استطاعوا الالتفاف حول هذا التقييد وتسجيل تقديرات القيمة العادلة لبعض الأصول الأخرى باستخدام إجراءات يتم قبولها وتصميمها بواسطة مراجعها , الذي كان لديه حوافز نقدية قوية للاحتفاظ بالشركة كعميل نظراً لما يقدم له من خدمات استشارية كثيرة بجانب القيام بعملية المراجعة.
- ✓ وقد ذكرت دراسة (Khan , U. , 2009) التي تم تطبيقها على قطاع البنوك , أن استخدام القيمة العادلة سوف يكون له تأثير واضح على زيادة حالات الإفلاس بين البنوك , وهو من الأمور الخطيرة أثناء تلك الفترة قليلة السيولة , فكلما كان المركز المالي للبنك أقل أو ضعيف من الناحية الرأسمالية إلى جانب ارتفاع نسبة الأصول والالتزامات التي تم قياسها بالقيمة العادلة , كلما زاد تأثير البنوك باحتمالات الإفلاس وتأثرت بصورة أكبر بالأزمات المالية.
- ✓ يرى البعض (Huian , M. C. , 2008) أن تطبيق محاسبة القيمة العادلة خلال فترة الأزمات يؤدي إلي الاعتراف السريع بخسائر كبيرة غير محققة واستهلاك رأس المال في فترة قصيرة , وهو ما يؤدي بالضرورة إلي الانهيار المالي بصورة مفاجئة وغير متوقعة , بينما تكون محاسبة التكلفة التاريخية ملائمة بصورة أفضل من القيمة العادلة , حيث أن الاعتراف بالخسائر في

ظل تطبيق محاسبة التكلفة التاريخية تتم بشكل تدريجي ، وبالتالي يصبح لدى الشركات فرصة أكبر لاقتراح الحلول التي تساعد علي استقرار الأسواق وتخطي الأزمات المالية.

✓ ذكرت إحدى الدراسات (Christian , L. , 2009) أن الاختيارات في البنوك نتيجة تطبيق محاسبة القيمة العادلة كانت بسبب ردود الأفعال التي تولدت نتيجة تغيرات الأسعار في الأسواق ، كانعكاس للتغيرات المتتالية في الظروف الاقتصادية ، فالتغيرات في الأسعار في الأجل القصير قد أثرت بشكل أو بآخر علي حركة الأسعار بين الفئات أصحاب المصالح في الأسواق ، مما أدى إلي جعل هذه الفئات تقوم بتصرفات أدت في النهاية إلي تضخم الأسعار و حدوث مجموعة من الاختيارات المتتالية للعديد من البنوك والشركات والمؤسسات المالية.

✓ في ظل تطبيق محاسبة القيمة العادلة عادة ما يتم عرض المعلومات المالية في أوقات غير مناسبة نظراً لطول الفترة الزمنية اللازمة لتحديد القيمة العادلة في العديد من الشركات ، وهذا من شأنه أن يؤدي إلي توفير معلومات مالية غير مفيدة في اتخاذ القرارات الإدارية بسبب الحصول عليها في أوقات غير مناسبة ، بالإضافة إلي زيادة تكاليف الحصول علي تلك المعلومات خاصة بالنسبة للشركات الصغيرة التي لا تتوافر لديها الكفاءات القادرة علي تطبيق مبادئ وإجراءات محاسبة القيمة العادلة ، مما يفقد المعلومات المالية أثنتين من أهم خواصها ، وهما خاصيتي الملائمة والاقتصادية.

✓ أثارت مشكلة الانخفاضات المتتالية بالأسواق المالية مؤخراً خلال الأزمة المالية العديد من الشكوك حول محاسبة القيمة العادلة ، حيث ترتب علي استخدامها تدهور شديد في الأسواق وأسعار الأصول وما ترتب عليه من استخدام أسعار أقل من القيم الحقيقية لها ، وبالتالي حدثت الاختيارات المالية للعديد من البنوك والمؤسسات المالية بسبب تلك الأحداث وسرعة من انتقلت تلك العدوي إلي باقي وحدات النظام المالي ، بينما يحدث عكس ذلك في حالة استخدام محاسبة التكلفة التاريخية التي لا تسمح بارتفاع قيمة الأصول خلال فترات الرواج ، وهذا يعني تكوين احتياطي مخفية في تلك الفترات ، فإذا حلت فترات الانخفاض أو الأزمات فإن الانخفاض يحدث في الاحتياطيات المخفية دون أن تتأثر الأصول بصورة جوهرية من جراء تلك الانخفاضات الناتجة عن الأزمات المالية ، ويكون لدى القائمين علي إدارة الشركات والبنوك والمؤسسات المالية الفرصة لاتخاذ التدابير اللازمة لتجنب الانخيار المالي وأي تداعيات أو آثار سلبية يمكن حدوثها بسبب تلك الأزمات.

وعلي ذلك فإن أحدي الدراسات (Allen , F. , Carletti , E. , 2008) رأت أن محاسبة القيمة العادلة وفقاً للمعيار المحاسبي رقم (157) تؤدي إلي انتشار عدوى الانخفاضات المتتالية والتدهور المالي ، وأن العلاج يكمن في العودة مرة أخرى إلي استخدام محاسبة التكلفة التاريخية ، بحيث تكون قيم الأصول وفقاً للتكلفة التاريخية بعيدة عن كل من أسعار السوق المتقلبة وأسعار عمليات البيع والشراء للشركات والبنوك الأخرى ، وبالتالي تكون بمنأى عن التأثيرات السلبية المتوقعة للاختيارات المالية. وحسب سامي محمد أحمد غنيمي* يعتبر أن الأسباب الرئيسية في الأزمة المالية هي:

مدرس بقسم المحاسبة كلية التجارة جامعة بنها.*

- رغبة إدارة الشركات أو المؤسسات المالية في الحصول علي أكبر قدر من المنافع الشخصية علي حساب المنافع العامة لتلك المؤسسات المالية ومساهمتها.
- ضعف الجانب الأخلاقي لدي الجهات المسؤولة عن إضفاء الثقة علي القوائم المالية وما تحتويه من معلومات محاسبية ، وخاصة الجهات المسؤولة عن القيام بأعمال المراجعة والاستشارات المالية المقدمة للمؤسسات المالية والشركات.
- سوء تطبيق محاسبة القيمة العادلة من جانب المحاسبين القائمين علي التطبيق، إما بسبب ضعف المهارة التي يتمتعون بها أو بسبب تحقيق أي أهداف خاصة أخرى فالنتيجة واحدة.

الخاتمة:

شخص لنا البعد المحاسبي للأزمة المالية العالمية لعام 2008 أننا نواجه إشكالات فكرية ومهنية تفقد الثقة في التقارير المحاسبية من قبل المجتمع المالي بل واعتبرت أنها من العوامل التي أسهمت في حدوث هذه الأزمة فالمعايير المحاسبية الدولية كانت هي الثغرة التي من خلالها نفذت مجالس الإدارات وخاصة الأمريكية منها لتضخيم الأصول قصد التلاعب في الأرباح، كما أن الاختلاف في تطبيق هذه المعايير عند إعداد الكشوف المالية يؤدي دوماً إلى نتائج مختلفة فبعض المؤسسات يمكن أن تحقق أرباحاً باستخدام معايير محاسبية معينة لكن لو تم إعداد تلك الكشوف بنفسها وفق معايير محاسبية أخرى لثم التوصل إلى نتائج مغايرة، لذلك تعالت التصريحات بعيدة الأزمة المالية العالمية من أجل إيجاد صيغة عالمية للمعايير المحاسبية تحل هذه الإشكاليات فالاعتماد على معايير موحدة يؤدي للتوصل إلى نتائج موحدة فالمعايير المطبقة حالياً حول العالم هي معايير مختلفة كما أن التفاوت في استخدامها يجعل من الصعوبة وضع مقارنات صحيحة لمتخذي القرار الاستثماري ويؤدي إلى نتائج مغلوطة.

النتائج:

- ✓ أظهرت الأزمات المالية المتعاقبة أننا نواجه إشكالات فكرية ومهنية متعلقة بمهنة المحاسبة يمكن اعتبارها أنها من العوامل التي ساهمت في حدوث واستفحال هذه الأزمات؛
- ✓ كان من النتائج المباشرة لنظرية الوكالة على الفكر المحاسبي وخاصية انفصال الملكية عن الإدارة السيطرة شبه الكاملة للإدارة على شكل ومضمون القوائم المالية والإفصاح المحاسبي ، حيث كانت تختار تلك المبادئ والأعراف المحاسبية التي تساعد في تحقيق وكالتها، ولقد أدى هذا الوضع إلى اعتماد حلول خاصة متحيزة تخدم مصالح الإدارة كلما أمكن ذلك؛
- ✓ لم يكن ظهور معايير المحاسبة الدولية إلا على أنقاض مرحلة تميزت بعدم وجود رؤية نظرية واضحة للممارسة المحاسبية وبالتعارض بين عناصر القوائم المالية، وترك الكثير من المشاكل المحاسبية دون حلول علمية، وقد ساهم ذلك في

إحداث الأزمة المالية لعام 1929؛

- ✓ كان لاستخدام نموذج محاسبة التكلفة التاريخية دورا بارزا في خلق مشكلة المخاطر الأخلاقية، حيث جعل ذلك إدارات المؤسسات المتعسرة اقتصاديا متحفزة لقبول المزيد من الاستثمارات الخطرة، على أمل أن يتمكنوا بتلك التجارة من الخروج من وضعهم الاقتصادي الراهن المتعسر، وهو ما أبحج أزمة مؤسسات الادخار والإقراض في الثمانينات؛
- ✓ كشفت الأزمات المالية المتعاقبة خاصة الأزمة العالمية لعام 2008 والرؤية المحاسبية لها أن سياسات إدارة الأرباح كانت وراء تهاوي وإفلاس الكثير من الشركات حيث كان لهذه السياسات دورا في الغش والفساد المالي لإدارة هذه الشركات؛
- ✓ رغم الآثار السلبية للأزمات المالية إلا أنها كانت المحفز الرئيس والدافع القوي لحلحلة هذه الإشكاليات المحاسبية والنهوض بمهنة المحاسبة والفكر المحاسبي.

الإحالات والمراجع:

- ¹ أسامة غرمي سلام، شقيري نوري موسى، إدارة الخطر والتأمين، دار حامد، عمان، 2007.
- ² بلعوز بن علي، استراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية، مجلة الباحث مجلة دورية علمية محكمة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، العدد 07، 2010، ص: 331.
- ³ محمد شفيق، طيب وعبيدات، أساسيات الإدارة المالية في القطاع الخاص، دار المستقبل، عمان، 1997، ص: 112.
- ⁴ حسن محمد القاضي، الإدارة المالية العامة، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص: 226.
- ⁵ Erik Banks, **The Credit Risk of Complex Derivative**, Third Edition, Palgrave Macmillan, London, 2004, p : 43.
- ⁶ ، تاريخ [www.siironline.org/alabwab/derasat\(01\)/1516.htm](http://www.siironline.org/alabwab/derasat(01)/1516.htm) دراسات، ادارة المخاطر مفاهيم إدارية حديثة، على الموقع: التحميل: 2018/05/19.
- ⁷ روية برهان أحمد، إشكالية الفكر المحاسبي والأزمة المالية العالمية، ملتقى دولي التحديات التي تواجه منظمات الأعمال المعاصرة الأزمة المالية العالمية والآفاق المستقبلية، الجزء الثاني، الأردن عمان، 2011، ص: 285.
- ⁸ محمد المبروك أبوزيد، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، ايتراك للطباعة والنشر، القاهرة، 2005، ص 269.
- ⁹ حسن عبد الكريم سلوم، بتول محمد نوري، دور المعايير المحاسبية الدولية في الحد من الأزمة المالية العالمية، المؤتمر العلمي الدولي السابع، تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال التحديات الفرص الآفاق، الزرقاء، الأردن، 2009، ص: 17.
- ¹⁰ عمر حميدات، عبد القادر الشارف، أثر ممارسات المحاسبة الإبداعية على شفافية القوائم المالية حالة الجزائر ، المؤتمر العلمي الدولي الثالث الاتجاهات الحديثة للمحاسبة الإبداعية مقاربات علمية وعملية، جامعة أم البواقي الجزائر، 25/24 أكتوبر 2017، ص: 194.

- ¹¹ مايو عبد الله، بوقفة عبد الحق، أثر تطبيق مبدأ التحوط المحاسبي على إدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية ، مجلة الريادة للاقتصاديات الأعمال، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، المجلد 03 العدد 05، 2017، ص 11.
- ¹² اعتصام جابر الشكرجي، محمد علي إبراهيم العامري، إدارة مخاطر أسعار الصرف الأجنبي باستخدام أدوات التحوط المالي دراسة تحليلية تطبيقية، مجلة دراسات محاسبية و مالية، جامعة بغداد، العراق، المجلد الثامن، العدد 23، الفصل الثاني، 2012، ص: 27.
- ¹³ حسني علي محمد منازع، أدوات التحوط في المعاملات المالية وأحكامها الشرعية، الندوة العلمية التحوط في المعاملات المالية الضوابط والأحكام التي يعقدها، مجمع الفقه الإسلامي الدولي التابع لمنظمة التعاون الإسلامي بالتعاون مع منتدى فقه الاقتصاد الإسلامي، 27/26 أبريل 2016، ص 06.
- ¹⁴ بوسبعين تسعديت، المشتقات المالية كأداة للتحوط من المخاطر المتعلقة بالمعلومة المحاسبية والمالية، الملتقى الدولي الأول إدارة المخاطر المالية وأثرها على اقتصاديات العالم بجامعة العقيد أكلي محمد أولحاج البويرة، ص: 10
- ¹⁵ محمد مطر، عبد الناصر نور، ظاهر القشي، العلاقة المتبادلة بين معايير القيمة العادلة والأزمة المالية العالمية ، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، عمان، ص: 14، على الموقع: <http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2010/05>، تاريخ الإطلاع، 2018/05/19.
- ¹⁶ شنوف شعيب، زاوي أسماء، دور محاسبة القيمة العادلة في الأزمة المالية العالمية ، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف، 21/20 أكتوبر 2009، ص: 05.
- ¹⁷ بوسبعين تسعديت، مرجع سبق ذكره، ص: 10.
- ¹⁸ سامي محمد أحمد غنيمي، محاسبة القيمة العادلة بين التأييد والمعارضة في ضوء الأزمة المالية المعاصرة دراسة نظرية اختبارية، مجلة الدراسات والبحوث التجارية كلية التجارة جامعة بنها العدد الأول - المجلد الثاني - يناير 2012، ص: 25/21.